

تقرير لجنة المراجعة السنوي للجمعية العامة لمساهمي شركة رتال للتطوير العمراني عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024م

يسر لجنة المراجعة بشركة رتال للتطوير العمراني أن تقدم لمساهميها الكرام التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وهو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بها. وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مراقبة أعمال الشركة فيما يخص البيئة الرقابية والمسائل المالية من حيث التقارير المالية للشركة وأعمال المراجعة و الالتزام ، وتقديم توصيات للمجلس بصفة منتظمة من شأنها تعزيز الإجراءات الرقابية ودورات الأعمال ذات الصلة وتطويرها بما يمكن أن يدعم الشركة في تحقيق أهدافها ويحمي مصالح المساهمين.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة :

تقوم لجنة المراجعة باختصاصاتها ومهامها وفقاً للائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للشركة والتي تتوافق مع المتطلبات النظامية، وتمارس اللجنة مهامها في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومناقشة تقاريرها والتوصية لمجلس الإدارة باعتماد خطة عملها والتأكد من سلامة وفاعلية تطبيق نظم الرقابة الداخلية ودراسة التقارير المالية الربعية الأولية والسنوية المدققة، كما تقوم اللجنة بدراسة السياسات المالية و المحاسبية المتبعة لدى الشركة، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بالإضافة إلى التحقق من إلتزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة، وقد قامت اللجنة بعقد 5 اجتماعات دورية خلال عام 2024م بحضور جميع أعضائها، وفيما يلي تفصيلاً لما قامت به اللجنة بخصوص تلك المهام:

أ- المراجعة الداخلية:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية والتي قامت بدورها بدراسة ومراجعة نُظم الرقابة الداخلية لدورات الأعمال التي تمت مراجعتها وفقاً لخطة سنوية معتمدة مبنية على المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة وتسجيلها في سجل مخاطر مفضل.
- مناقشة تقارير المراجعة الداخلية الصادرة ومُتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- تقديم الدعم المطلوب لإدارة المراجعة الداخلية من خلال اعتماد لائحة عمل المراجعة الداخلية والتي توصف مهامها ونطاق عملها ومسؤولياتها وصلاحياتها وآلية عملها وتفاعلها مع الإدارات المختلفة في الشركة .
- التأكد من عدم وجود أي مقيدات أو معوقات يمكن أن تؤثر على سير أعمال المراجعة.

ب- التقارير المالية:

- دراسة ومناقشة القوائم المالية الأولية الربعية و السنوية المدققة للشركة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي فيها والتوصية بشأنها للتحقق من نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة وواضحة وتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تضمنتها القوائم المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل قد يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه ومسؤول الالتزام في الشركة ومراجع الحسابات.
- التحقق من التقديرات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ج- مُراجع الحسابات:

- التوصية للمجلس بترشيح مُراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم، ومدى فاعلية أعمال المراجعة مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مُراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مبرراتها حيال ذلك.
- الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة، ودراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية الربعية والسنوية ومتابعة ما أُخذ بشأنها.

د- ضمان الالتزام:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- التحقق من مُراجعة العقود والتعاملات المُقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مبرراتها حيال ذلك إلى المجلس حسب ما تنص عليه لائحة حوكمة الشركات بهذا الصدد.
- الرفع بما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى المجلس، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، والتأكد من التزام الشركة بتوفير الإطار العام المناسب والسياسات المناسبة التي تخص حوكمة الشركة وإدارة مخاطرها.

الرأي:

وفقاً لما قامت به لجنة المراجعة من مهام ومسؤوليات خلال عام 2024م، وإطلاعها على تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة بناءً على تنفيذ مهمات المراجعة القائمة على تقييم المخاطر الاستراتيجية و المالية و التشغيلية و التنظيمية، و تقارير الإدارة التنفيذية، ومناقشة المراجع الخارجي بشكل ربع سنوي و سنوي، لم يتبين للجنة وجود أوجه قصور أو ضعف جوهري في بيئة الرقابة الداخلية. كما لم تُلاحظ اللجنة أي ملاحظات لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها ومتابعة تنفيذها بالشكل وفي الوقت المناسبين.

وبناءً على ذلك، ترى اللجنة أن هناك تأكيداً معقولاً على كفاية وفعالية أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024م. ومع ذلك، يجب التنويه إلى أنه لا يوجد أي نظام رقابة يمكنه التأكيد بشكل مطلق على كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

وإذ تؤكد اللجنة على ضرورة استمرار الإدارة في التأكد من مدى ملائمة سياسات وإجراءات دورات أعمال الشركة وتحديثها وفقاً لأي مستجدات في استراتيجيتها وخطة عملها وعملياتها، وكذلك المخاطر الناشئة والمتغيرة حسب العوامل الداخلية أو الخارجية ذات الصلة بقطاع ونشاط الشركة.